

## تفسير البحر المحيط

@ 392 @ فمضى تفسير . .

{ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ \* فَذَسِيَّ وَالْمَ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا \* وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِادَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ } : تقدم الكلام على هذا في الحجر ، وهنا { اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } ، وفي البقرة : { أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } ، وفي الأعراف : { لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ } ، وفي الحجر : { أَبَى أَنْ يَكُونَ مِّنَ السَّاجِدِينَ } ، وفي الإسراء : { قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا } ، وفي الكهف : { كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } . والإستثناء في جميع هذه الآيات يدل على أنه لم يسجد ، فتارة أكد بالنفي المحض ، وتارة ذكر إبايته عن السجود ، وهي الأنفة من ذلك ، وتارة نص على أن ذلك الامتناع كان سببه الاستكبار . والظاهر أن قوله : { وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } أريد به كفره ذلك الوقت ، وإن لم يكن قبله كافراً ؛ وعطف على استكبار ، فقوى ذلك ، لأن الاستكبار عن السجود إنما حصل له وقت الأمر . ويحتمل أن يكون إخباراً منه بسبق كفره في الأزمنة الماضية في علم □ . .

{ قَالَ يَا آدَمُ \* إِبْلِيسَ \* مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ } ، وفي الأعراف : { مَا مَنَعَكَ أَنْ \* لَا تَسْجُدُوا } ، فدل أن تسجد هنا ، على أن لا في أن لا تسجد زائدة ، والمعنى أيضاً يدل على ذلك ، لأنه لا يستفهم إلا عن المانع من السجود ، وهو استفهام تقرير وتوبيخ . وما في { لِمَا خَلَقْتُ } ، استدل بها من يجيز إطلاق ما على آحاد من يعقل ، وأول بأن ما مصدرية ، والمصدر يراد به المخلوق ، لا حقيقة المصدر . وقرأ الجحدري : لما بفتح اللام وتشديد الميم ، خلقت بيدي ، على الأفراد ؛ والجمهور : على التثنية ؛ وقرء بيدي ، كقراءة بمصرخي ؛ وقال تعالى : { مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا } بالجمع ، وكلها عبارة عن القدرة والقوة ، وعبر باليد ، إذ كان عند البشر معتاداً أن البطش والقوة باليد . وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن اليد صفة ذات . قال ابن عطية : وهو قول مرغوب عنه . .

وقرأ الجمهور : { اسْتَكْبَرْتَ } ، بهمزة الاستفهام ، وأم متصلة عادلته همزة . قال ابن عطية : وذهب كثير من النحويين إلى أن أم لا تكون معادلة للألف مع اختلاف الفعلين ، وإنما تكون معادلة إذا دخلنا على فعل واحد ، كقولك : أزيد قام أم عمرو ؟ وقولك : أقام زيد أم عمرو ؟ فإذا اختلف الفعلان كهذه الآية ، فليست معادلة . ومعنى الآية : أحدث لك

الاستكبار الآن ، أم كنت قديماً ممن لا يليق أن تكلف مثل هذا لعلو مكانك ؟ وهذا على جهة التوبيخ . انتهى . وهذا الذي ذكره عن كثير من النحويين مذهب غير صحيح . قال سيبويه : وتقول أضربت زيدا أم قتلته فالبدء هنا بالفعل أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما ، لا تدري أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، كأنك قلت : أي ذلك كان ؟ انتهى . فعادل بأم الألف مع اختلاف الفعلين . { مِنْ الْعَالِينَ } : ممن علوت وفقت . فأجاب بأنه من العالين ، حيث قال { أَرْزَأُ خَيْرٌ مِّنْهُ } . وقيل : استكبرت الآن ، أو لم تنزل مذ كنت من المستكبرين ؟ ومعنى الهمزة : التقرير . انتهى . وقرأت فرقة ، منهم ابن كثير وغيره : استكبرت ، بصلة الألف ، وهي قراءة أهل مكة ، وليست في مشهور ابن كثير ، فاحتمل أن تكون همزة الاستفهام حذفت لدلالة أم عليها ، كقوله : . بسبع رمين الجمر أم بثمان .

واحتمل أن يكون إخباراً خاطبه بذلك على سبيل التقرير ، وأم تكون منقطعة ، والمعنى : بل أنت من العالين عند نفسك استخفافاً به . { قَالَ أَرْزَأُ خَيْرٌ مِّنْهُ } . { قَالَ } : تقدم الكلام على ذلك في الأعراف . { قَالَ } : فأخبرج منهها { إلى قوله : { إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ } : تقدم الكلام على مثل ذلك في الحجر ، إلا أن هنا { لَعْنَتِي } وهناك { اللَّعْنَةَ } أعم . ألا ترى إلى قوله : { أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ } ؟ وأما بالإضافة ، فالعموم في اللعنة أعم ، واللعنات إنما تحصل من جهة أن عليه لعنة □ كانت عليه لعنة كل لاعن ، هذا من جهة المعنى ، وأما باللفظ فيقتضي التخصيص . { قَالَ } : فَيَعِزُّكَ لِأَغْوِيَنَّهُمْ } : أقسم إبليس هنا بعزة □ ، وقال في الأعراف : { فِيمَا \* أَغْوِيَنَّا لِقَوْمِ دَانَ } ، وفي الحجر : { رَبِّ بِمَا أَغْوِيَنَّا } : إن الباء في : بما أغويتني ، وفي : فيما أغويتني ليست بباء القسم . فإن كانت بباء القسم ، فيكون ذلك في موطنين : فهنا : { لِأَغْوِيَنَّهُمْ } ، وفي الأعراف : { لِأَقْوَعِدَنَّ } ، وفي الحجر : { لِأَزِيَنَنَّ } . وقرأ الجمهور : فالحق ، بنصبهما . أما الأول فمقسم به ، حذف منه الحرف كقوله : { \* أمانة □ لأقومن } ، والمقسم